السعودية ينزلق صرام الأجنحة في السعودية إلى الأرض، ليبدو أنه يشكل حجر عثرة في طريق محمد بن سلمان إلى العرش بعد سنوات من حكم الوالد الثقيلة على الأمراء، فيما لم يترك الأمير الشاب، سنداً من أبناء عمومه يتكئ عليه في حال بلوغه الهزات، لتبدو عجلته وحماسته لبلوغ الحكم لا تخلو من مخاطر

ضجيج في «قصر الحكم»:
تمرد الأمراء يؤرق ابن سلمان

عارض سلمان، حينما كان أميراً للرياض، تخفيف مظاهر بذخ الأمراء وإسرافهم (أ ف ب)

علي جواد الأمين

لم يكن الضجيج في قصر آل سعود، واصطدام أحد عشر أميراً بـ«قوة السيف الأجرب»، بعدما تجمهروا في قصر محمد بن سلمان في الرياض السبت الماضي، واقتيادهم مكبلين إلى سجن الحائر، حالة عابرة في ضوء الصراع الذي اشتد احتدامه خلال السنوات الثلاث الأخيرة منذ أن تولى الملك سلمان الحكم في 23 كانون الثاني/ يناير عام 2015. هي بداية لمرحلة جديدة من الصراع، تتوج سنوات من التراكمات، وتطرد السكون الذي حافظ عليه محمد بن سلمان في «قصر الحكم»، حتى في ليلة الانقلاب الأبيض التي نفذها في طريقه نحو ولاية العهد، وقد لا تنتهي بموت الملك الذي ناهز عمره 83 عاماً.

رواية السلطة تثبت عكسها

رواية النيابة العامة بأن الأمراء تجمهروا اعتراضاً على الأمر الملكي الخاص بوقف سداد الكهرباء والمياه عن الأمراء، والتعويض المادي عن حكم القصاص الذي صدر بحق أحد أبناء عمومتهم، لا تتقاطع مع الواقع، خصوصاً أن مخصصات الأمراء، تؤكد أن ما من سبب يدفعهم إلى التجمهر وتعريض أنفسهم للخطر، غير خلافهم مع ابن سلمان المستأثر بالسلطة، إذ يحصل هؤلاء (أبناء أحفاد الملك المؤسس)، على مرتبات تبدأ منذ الولادة، بنحو 13000 دولار شهرياً، وتصل بعضها من 200 ألف دولار إلى 270 ألف دولار شهرياً، وفقاً لوثائق نشرها موقع «ويكيليكس» في عام 2011، من بينها وثيقة بعنوان «ثروة العائلة المالكة السعودية: من أين لهم كل هذه الأموال؟» الصادرة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1996، نقلاً عن وزارة المالية، أو «مكتب القرارات والقواعد»، الذي يعمل بمثابة مكتب الرفاهية لأفراد الأسرة الحاكمة. وللمفارقة، كان الملك سلمان، الذي يقلّل اليوم من مخصصات الأمراء، قد عارض بشدة حينما كان أميراً للرياض، إلى جانب نايف، وزير الداخلية، قرارات للملك عبد الله في عام 2007، من شأنها تخفيف مظاهر بذخ الأمراء وإسرافهم، وفقاً لبرقية أخرى، بعدما قطع الأخير خدمة الهاتف الجوال عن «الآلاف من الأمراء والأميرات»، وألغى حجوزات الأجنحة الفندقية لهم، وتذاكر الطيران المجانية، وحدّ بشكل كبير من ممارسة نقل الأراضي العامة إلى أفراد مفضلين.

رواية السلطة الضعيفة، تدعم معلومات أعلنها أمراء آخرون، كشفت عن أن اعتراض الأمراء المسجونين، لم يكن على إجراءات اقتصادية، إنما رفضاً لاستفراد ولي العهد بالسلطة، وإقصاء الأمراء الكبار والصغار بحجة تلك الإصلاحات وبذريعة محاربة الفساد، وهو ما أكده رئيس اتحاد الرياضات البحرية، الأمير عبد الله بن سعود، في تسجيل صوتي انتشر في «تويتر»، أول من أمس، يؤكد أن احتجاجهم كان بسبب سجن أبناء عمومتهم وليس من أجل الفواتير والمخصصات، ما سبّب إعفاءه من منصبه أمس، بحسب ما أكدت وسائل إعلام سعودية. وكان المغرد الشهير «مجتهد» قد ذكر الأسباب نفسها، مشيراً إلى أن ابن سلمان «أدرك أن هذه بداية تمرد داخل العائلة»، فأوعز إلى المستشار

> **شراسة ابن سلمان تشي بأنه يخشى إرثي محمد بن نايف ومتعب بن عبد الله**

في الديوان الملكي سعود القحطاني، بتكليف صحيفة «سبق» المقربة منه، «نشر هذه الأكذوبة»، لمحاكمة هؤلاء المعترضين أيضاً بالذريعة ذاتها، من خلال إظهار الأمراء المتجمهرين، على أنهم من الأمراء «المتطفلين»، على أنهم ليسوا أثرياء ومتضررين من «الإصلاحات الجريئة»، إلا أن الأمير الذي حرك الأمراء، والذي كشفت «سبق» أنه «س. ع. س» بن سعود بن فيصل بن تركي، حُدد بأنه سلمان بن عبد العزيز بن سلمان بن سعود، مستشار السفارة السعودية في فرنسا، وهو من الأمراء المعروفين، ولديه نشاطات في الخارج تدل على ثرائه، كتأسيس «نادي المحركون» ودعم نشاط متحف الفن الحديث في مدينة باريس. «الأمير الثائر» هذا، الذي ينحدر من فرع تركي بن عبد الله بن محمد، مؤسس الدولة السعودية الثانية، لاقى مصيره بـ«قوة السيف الأجرب» المؤلفة من 5000 مقاتل والمرتبطة بابن سلمان، والتي سميت على اسم سيف جده محمد، الأشهر في تاريخ السيوف العربية.

هاجس الاغتيال يخيم على القرارات

شراسة محمد بن سلمان في مواجهة المعارضين بـ«قوة السيف الأجرب»، تشي بأن الرجل لا يزال يخشى إرثي محمد بن نايف ومتعب بن عبد الله في مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، وأنه يريد بثّ الرعب بباقي أفراد الأسرة، بأن من يحاول اعتراض طريقه نحو العرش، سيلقى مصيره في السجن. يخشى ابن سلمان أن يلقى مصير الملك فيصل بن عبد العزيز، الذي اغتيل على يد ابن أخيه فيصل بن مساعد في عام 1975، انتقاماً لشقيقه الأكبر خالد بن مساعد، الذي قتل بعد أن قاد في حينها تظاهرات وإضرابات في أواسط الستينيات.

في ضوء ذلك، وفي مقابل رواية السلطة، سردت «تسريبات» سيناريو كارثي أكثر خطورة، يشي بأن ما حصل تخطى المألوف، إذ تحدث مغردون من المملكة، عن اشتباكات مسلحة حصلت في محيط سجن الحائر في الرياض، بعد ساعات من اعتقال الأمراء، ما دفع أقاربهم وعدداً من شيوخ

تقرير

تقارب بيونغ يانغ وسيول: هل تفسده واشنطن؟

يسير التفاهم الكوري ـ الكوري على خيط رفيع يمكن أن تقطعه السياسات الأميركية التي شهدت في هذا الملف تقلبات وتناقضات متسارعة خلال عام من رئاسة دونالد ترامب. وبجانب التحذير الروسي من «تخريب» هذا التفاهم، يبقى التشكيك في نجاح الحوار بين سيول وبيونغ يانغ هو العامل المشترك بين جهات عدة، مع أن تأجيل المناورات الأميركية ـ الكورية الجنوبية أتى في مصلحة المحادثات الجديدة من حيث قصدت واشنطن أو لم تقصد

بتول سليمان

بعد أكثر من عام من التصعيد المستمر في شبه الجزيرة الكورية، لاحت في بداية الأسبوع الماضي بوادر انفراج، خاصة بعد موافقة كوريا الشمالية على طلب جارتها الجنوبية عقد محادثات لمشاركة الأولى في «أولمبياد بيونغ تشونغ» الذي سيُجرى في شباط المقبل على أرض الأخيرة. فبعد أكثر من عامين من الانقطاع، عُقد أول من أمس (الثلاثاء) لقاء جمع وفدين من الكوريّتين في «بيت السلام» الواقع في المنطقة الحدودية المنزوعة السلاح بـ«بانمونجوم». وفيما سادت أجواء إيجابية بين الطرفين، تتوجه الأنظار إلى حليفة سيول الكبرى، الولايات المتحدة، في ظل الانقسام الحاد في سياستها تجاه الأزمة في شبه الجزيرة الكورية.

ورغم أن العنوان العريض الذي انضوى تحته اللقاء هو «الأولمبياد»، حاولت سيول التفتيش عمّا هو أعمق مع بيونغ يانغ لجهة «محاولة تهدئة الأوضاع الملتهبة»، على خلفية التجارب الصاروخية الباليستية لكوريا الشمالية ومقابلها مناورات واشنطن وحلفائها. فاللقاء «الرياضي» تطرق إلى الشق العسكري، إذ اقترح الوفد الجنوبي عقد محادثات عسكرية للحد من الاشتباكات التي وصفها بـ«العابرة»، الأمر الذي وافق

> **يمكن أن تفجر أي مناورات أميركية مقبلة نتائج المحادثات الأخيرة**

عليه الوفد الشمالي. وفي خطوة لافتة، اتُّفق على إعادة العمل بالخط الهاتفي العسكري المقطوع منذ شباط 2016 من أجل تحسين الاتصالات بين جيشي البلدين.

وفي تواصل لسياسة الفرملة الكورية الجنوبية للاندفاع الأميركي، كانت سيول هي السباقة في الاقتراحات، إذ تطرق اللقاء إلى بحث «لمّ الشمل»، مع اقتراح الوفد الجنوبي «إقامة فعالية حول لمّ شمل الأسر المشتتة بين الكوريتين». مع ذلك، بقي عالقاً البحث في «مسألة السلاح النووي» التي رفض الوفد الشمالي الحديث فيها. لكن يبقى على كوريا الجنوبية أن تعمل على تجاوز عتبة قرارات مجلس الأمن حتى بصورة مؤقتة من أجل السماح للوفد الكوري الشمالي بحضور الأولمبياد، أو تقديم تسهيلات أخرى، وكذلك التنسيق مع الأميركيين بشأن الخطوات الجديدة.

ومرة أخرى، أظهر هذا التقارب الخلافات الواضحة في السياسة الأميركية بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية. فرغم ترحيب «الخارجية» بالمحادثات الجديدة ووصفها بـ«البداية الجيّدة»، أعلنت المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة، نيكي هيلي، (المحسوبة على ترامب) من اللحظة الأولى، أن «الولايات المتحدة لن تتعامل بجدية مع أي مفاوضات ما لم تتخذ أطرافها خطوات تؤدي إلى حرمان كوريا الشمالية ترسانتها النووية»، مستدركة بأنه «يمكن كوريا الشمالية التفاوض مع كل من تريد التفاوض معه، لكن الولايات المتحدة لن تعترف أو ترحّب بها ما لم تتخلّص من أسلحتها النووية».

وربما أتى إعلان البيت الأبيض أمس، أن نائب الرئيس الأميركي، مايك بنس، وزوجته، كارين، سيرأسان وفد الولايات المتحدة إلى دورة الألعاب الأولمبية التي تستضيفها كوريا الجنوبية، ونيته «تفقد أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ الباليستية العابرة للقارات في ألاسكا»، ضمن استمرار سياسة ترامب نفسها في الملف الكوري، لكن مسؤولاً في الإدارة الأميركية قال إن بنس، سـ«يؤكد لقادة اليابان وكوريا الجنوبية التزام الولايات المتحدة الكامل بالاستقرار في المنطقة».

في هذا السياق، وصفت صحيفة «الغارديان» البريطانية تصريحات هيلي بأنها «تناقِض بوضوح الموقف